

النقطة الثالثة، فهي تكمن في ضرورة استجابة إسرائيل للمقترحات الفلسطينية بشأن الفترة الانتقالية للحكم الذاتي المؤقت» (المصدر نفسه، ١٩٩٢/٢/٢٦).

لكن الأيام الأولى لسير مفاوضات الجولة الرابعة لم تبشر بالخير. فقد قال الناطق باسم الوفد الاردني: «ان الخلافات مع الجانب الاسرائيلي لا تزال كبيرة؛ وهناك تباين كبير بين تفسيرات كل من الوفد الاردني والوفد الاسرائيلي لقرار مجلس الأمن [الدولي] الرقم ٢٤٢، الذي يعتبر أساس عملية التفاوض» (المصدر نفسه). وقال رئيس الوفد السوري، موفق العلاف: «انه في حالة استمرار المباحثات على النسق الذي تسير عليه، فأنها ستصل، فعلاً، الى الطريق المسدود... [و] اعتقد بأن هذه الجولة حاسمة، ذلك ان الأطراف العربية لا يمكن ان تمضي في مسرحية السلام. وحث الولايات المتحدة الاميركية، مرة أخرى، على ان تمارس مسؤولياتها، كراعية مع روسيا، لهذه المفاوضات» (المصدر نفسه، ١٩٩٢/٢/٢٥). واعتبرت د. حنان عشاوي «ان جولة المحادثات الحالية هي التي ستقرر مصير عملية السلام ككل، ليس فقط بالنسبة للمحادثات الثنائية [فقط]، وانما بالنسبة للمحادثات المتعددة الأطراف» (المصدر نفسه، ١٩٩٢/٢/٢٦)، وقالت: «ان الفلسطينيين يتوجهون الى الشعب الاسرائيلي، والى العالم كله، ببناء مضمونه ان هذا هو الوقت الملائم لبناء الثقة، وليس لبناء المستوطنات» (المصدر نفسه).

أ. ش.

(المصدر نفسه، ١٩٩٢/٢/٢٦). وتزامن تصريح بيكر الأخير مع بدء جولة المفاوضات الرابعة.

وهكذا توجهت الوفود العربية الى جولة المفاوضات الثنائية الرابعة، مراهنة على امكان حصول تقدّم ملموس؛ حيث قال رئيس اللجنة التوجيهية الفلسطينية، فيصل الحسيني: «ان فعالية محادثات السلام تكمن في تطرقها الى المواضيع الجوهرية المتعلقة بنقل السلطة في الاراضي المحتلة من أيدي الاسرائيليين وتجميد بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة» (المصدر نفسه، ١٩٩٢/٢/١٩): اذ ان «استمرار اسرائيل في احتلال الاراضي العربية وانكارها للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني يعتبر العقبة الرئيسة في الطريق نحو السلام» (المصدر نفسه، ١٩٩٢/٢/١٠). فعملية الاستيطان، كما قال رئيس الوفد الفلسطيني، د. عبد الشافي، «تعرقل جهود السلام، ولا بدّ من وقفها على مختلف المستويات، سواء فيما يتعلّق بالمستوطنات الموجودة بالفعل، أو التي سيتمّ انشاؤها مستقبلاً» (المصدر نفسه، ١٩٩٢/٢/٢٥). وحددت الناطقة باسم الوفد الفلسطيني، د. عشاوي، «ان الجانب الفلسطيني يريد تحقيق ثلاث نقاط رئيسة: أولها، تتعلّق بالنشاط الاستيطاني في الاراضي المحتلة، ومدى الالتزام الفعلي بشروط مؤتمر السلام؛ والنقطة الثانية تتعلّق بالتزام اسرائيل بنصوص اتفاقية جنيف وضرورة وقف الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة؛ أمّا بالنسبة الى